



## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (10) لسنة (2020م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 27 محرم 1442 هجرية، الموافق 2020/9/15 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي  
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة يحيى محسن الحديقي للتجارة والمقاولات العامة  
ضد

مشروع الأشغال العامة في المناقصة رقم ( IUSEP2-22/4 01-4-14028 ) الخاصة بتنفيذ شبكة الصرف الصحي لحي الفوارس ( المرحلة السادسة ) - مديرية شعوب - الأمانة الممول من منظمة اليونوبس ( UNOPS ).

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

**أولاً:** بتاريخ 2020/8/17م، تلقت الهيئة العليا شكوى من المقاول مؤسسة يحيى محسن الحديقي للمقاولات العامة والتجارة العامة ضد مشروع الأشغال العامة بخصوص المناقصة العامة رقم (IUSEP2-22/4) والخاصة بتنفيذ مشروع شبكة الصرف الصحي لحي الفوارس ( المرحلة السادسة ) - مديرية شعوب - الأمانة جاء فيها أن الشاكية تقدمت في المناقصة العامة المذكورة أعلاه والذي تم الإعلان عنها للمرة الأولى بتاريخ 2020/6/15م، وجاء ترتيب عطاؤها الثالث حيث كان سعر العطاء في المرة الأولى (154,000) دولار أمريكي وقد تم استبعاد العطاء الأول والثاني كونهم غير مؤهلين فنياً في هذا المجال وكذلك لديهم مشاريع متعثرة مع مشروع الأشغال العامة ولكنها تفاجأت بإلغاء المناقصة وقيام مشروع الأشغال العامة بإعادة إعلان المناقصة مرة أخرى دون الرجوع إليها واستدعائها وإرساء المناقصة عليها حسب القانون كون عطاؤها هو الأقل والأقرب للتكلفة التقديرية وهي مؤهلة في هذا المجال ولديها عدة مشاريع مماثلة وأوضحت في تظلّمها أنها وبعد إعادة الإعلان للمرة الثانية تقدمت بعطاء مرة أخرى وقد حالفها الحظ وجاءت بالترتيب الأول من حيث العطاءات الأقل سعراً ومستوفية لجميع الشروط الفنية والتأهيل الفني حيث كان عطاؤها (147,101) دولار أمريكي أي أقل من التكلفة التقديرية في إطار النسبة المسموح بها قانوناً وتم ترسيه المشروع على صاحب العطاء الثالث وكانت حجة مشروع الأشغال العامة لاستبعادها هو أن أسعارها لبعض البنود كانت غير منطقية، وبعد رفع تظلّم من قبلها لمشروع الأشغال العامة طلب منها برسالة رسمية تحليل سعر لأربعة بنود أعمال من بنود المناقصة وهي بند إعادة الأسفلت وبند غرف التفتيش وبند من بنود الحفر، حيث قامت بالرد على مذكرتهم وأرفقت لهم مذكرة رسمية بتحليل سعر واضح ومفصل ومتكامل وكذلك مبررات منطقية واقعية لكل بند من هذه البنود المطلوب تحليل أسعارها (أرفق نسخة من التحليل) ولكن بعد تسليمهم مذكرة

